

المصدر: الأهرام

التاريخ: ايو-ونيو ٢٠٠٥

حركة الاحداث

سوريا: موشرات

بقلم: خالد السرجاني

اعتقلت السلطات الامنيه ناشطين لحقوق الانسان وممثلين لجهات سياسيه مختلفه في الايام الماضيه بتهم متباينه تزعم العمل خلافا للانظمه والقوانين المعمول بها في سوريا حسب تصريحات مصدر اعلامي رسمي. وهذه الخطوه تاتي في الوقت الذي يستعد فيه حزب البعث الحاكم لعقد موتمره القطري العام، والذي تؤكد معظم التوقعات انه سيتخذ خطوات انفتاحيه في المجالين السياسي والاقتصادي. وبالتالي فان خطوه اعتقال هؤلاء الناشطين تشكك تماما في هذه التوقعات، وتفتح الباب امام التكهن بان هناك خلافات داخل النخبه الحاكمه حول شكل الانفتاح المتوقع ومداه وحدوده او حول اجرائه من الاساس. وهذه التوقعات تنطلق من ان ماحدث من اعتقالات ما هو الا تعبير عن صراعات اجنحه داخل النظام.

يعتقد مراقبون ان هذه الخطوه تنطلق من عده اسباب. اولها، محاوله النظام تاكيد انه مازال مسيطرا وبقوه علي الاوضاع الداخليه، وان التنازلات التي قدمها بالانسحاب من لبنان لم تود الي تراجع او انفلات الاوضاع من بين يديه. وثاني هذه الاسباب، ان النظام السوري اراد ان يوكد ان الخطوات الانفتاحيه التي سوف يتخذها في المؤتمر العام للحزب جاءت بناء علي رغبه منه وليست نتيجة لضغوط قوي داخليه مختلفه.

والسبب الثالث، ان النظام اراد ان يوكد انه مهما كانت طبيعه الخطوات الانفتاحيه التي سوف تتخذ الا انها لن تتعدى خطا احمر وهو السماح للقوي الديمقراطيه بالحركه حتي ولو عبر وسيط يتمثل في منظمات المجتمع المدني. الامر الذي يرجح ان طبيعه الحكم الحاليه لن تتبدل وهي تقوم علي سيطره العلويين من اللادقيه علي الموسسه العسكريه والحزبيه. وانطلاقا من ذلك يمكن القول ان ما سوف يتمخض عنه مؤتمر الحزب لن يتقدم الي الجوهر وفقا لاعتقادات عديده سائده في الاوساط المهتمه بالوضع السوري.

وهناك من يقرأ هذه الخطوه قراءه مختلفه يربطها بالخطوه التي اتخذتها سوريا الاسبوع الماضي بوقف التعاون الامني مع الولايات المتحده خاصه فيما يتعلق بالشان العراقي. وقد تكون الخطوتان المتشددتان رساله الي

الولايات المتحدة من اجل تخفيف ضغوطها علي النظام السوري. او مقايضه التعاون الامني الضروري للولايات المتحدة بان تكف عن الحديث عن الانفتاح الداخلي، والذي تركز فيه واشنطن علي اعطاء منظمات المجتمع المدني الحق في العمل والنشاط. وهناك من يعتقد ان الخطوه التي اتخذتها السلطات السوريه قد تنتهي الي ان يصبح الانفتاح المطلوب هو الافراج عن بعض المعتقلين بدلا من ان يكون فتح الباب امام المزيد من الحريات والممارسه الديمقراطييه.

ولايستطيع احد التكهن بما سيتمخض عنه المؤتمر القطري العام لحزب البعث، وهل ستكون هناك اصلاحات سياسيه واقتصادييه ام لا؟ لان خطوه القبض علي ناشطين ديمقراطيين تؤكد ان عمليه الاصلاح ليست محسومه علي مستوي القيادة السوريه، وان صراع التصورات والاجنحه مازال قائما ولم يحسم بعد. وبالتالي فان ما يمكن ان يتمخض عنه المؤتمر يمكن ان يكون مقدمه للاصلاح وليس وضع تصور نهائي للاصلاح. وحتى هذا الامر تقف دونه عقبات كثيره. فقد اعطي كثيرا من الموشرات الاخري دلالة علي صعوبه اجراء الاصلاحات في ظل التركيبيه الحاليه في سوريا